

Identification			
	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 2534
Date de décision 20240513	N° de dossier 2024/8213/1625	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Autorité de la chose jugée, Procédure Civile	Mots clés Voies d'exécution, Rejet des autres demandes, Irrecevabilité de la demande, Exécution des jugements, Demande nouvelle, Contrainte par corps, Chose jugée, Autorité de la chose jugée, Annulation du jugement		
Base légale	Source Non publiée		

Résumé en français

Saisi d'un appel contre un jugement fixant la durée de la contrainte par corps, la cour d'appel de commerce examine l'autorité de la chose jugée attachée à une décision antérieure ayant statué sur le fond de la créance. Le tribunal de commerce avait accueilli la demande du créancier tendant à voir fixer la durée de la contrainte par corps pour l'exécution d'un jugement précédent. L'appelant, débiteur, soulevait l'irrecevabilité de cette nouvelle demande au motif que la question avait déjà été tranchée, le jugement initial ayant rejeté le surplus des demandes du créancier. La cour relève que la demande originaire en paiement comprenait bien une conclusion tendant à la fixation de la contrainte par corps. Dès lors que le dispositif de ce premier jugement, confirmé en appel, avait expressément rejeté le surplus des demandes sans accorder la contrainte, la cour retient que cette dernière faisait partie des chefs de demande implicitement mais nécessairement rejetés. L'autorité de la chose jugée s'opposait donc à ce que la même prétention soit soumise une nouvelle fois au juge. La cour d'appel de commerce infirme en conséquence le jugement entrepris et, statuant à nouveau, rejette la demande.

Texte intégral

وبعد المداولة طبقا للقانون.

في الشكل :

حيث تقدم السيد أحمد (ل.) بمقال بواسطة دفاعه مؤدى عنه بتاريخ 21/02/2024 يستأنف بمقتضاه الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالرباط رقم 4125 بتاريخ 07/02/2023 في الملف عدد 3178/8202/2023 و القاضي في منطوقه : في الشكل : بقبول الطلب.

في الموضوع : بتحديد مدة الاكراه البدني في حق المدعى عليه في الأدنى بخصوص الحكم القضائي الصادر عن المحكمة التجارية بالرباط بتاريخ 04/04/2022 في الملف رقم 1075/8202/2021 تحت عدد 1184 وبتحميله الصائر.

حيث بلغ المستأنف بالحكم المطعون فيه بتاريخ 06/02/2024، و تقدم باستئنافه بتاريخ 21/02/2024، مما يكون استئنافه قد قدم وفق صيغه القانونية صفة و أجلا و أداء فهو مقبول شكلا.

في الموضوع :

حيث يستفاد من وثائق الملف و من الحكم المطعون فيه أن السيد عبد الواحد (م.) تقدم بمقال بواسطة دفاعه أمام المحكمة التجارية بالرباط و المؤدى عنه بتاريخ 25/09/2023 يعرض فيهابه بتاريخ 2018/09/26 استصدر عن المحكمة التجارية بالرباط الحكم عدد 1184 في الملف عدد 2021/8202/1075 الذي قضى لصالحه و ضد أحمد (ع.) بأداء مبلغ 31313.78 درهم كنصيبه من الأرباح عن المدة من 2020/02/13 إلى تاريخ الخبرة و مبلغ 200000 درهم عن مبلغ الرأسمال و مبلغ 19612.75 عن نصيبه من المحزون مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب إلى يوم الأداء و تحميله الصائر ، وأنه بتاريخ 2022/10/17/ صدر عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء القرار عدد 4492 بتأييد الحكم المستأنف ، وأن الموكل قد تقدم إلى السيد رئيس كتابة الضبط بالمحكمة التجارية بالرباط بطلب تنفيذ الحكم عدد 1184 المشار إليه أعلاه ضد المدعى عليه فتح له الملف التنفيذي عدد 2023/8541/104 وأن المحكوم عليه قد امتنع عن أداء المبالغ المحكوم بها ما مجموعه 317044 درهم ، وأن الحكم عدد 1184 ضمن أداء المبالغ المالية دون إجبار المحكوم عليه على تنفيذها، ملتصقا بالحكم بالإكراه البدني في المدعى عليه تنفيذا للحكم عدد 1184 الصادر عن التجارية بالرباط بتاريخ 2022/4/4 في الملف عدد 2021/8202/1075 في الأقصى ، و تحميل المدعى عليه جميع الصائر ، وأرفق مقاله بنسخة لحكم ابتدائي ونسخة لقرار استئنافي ومحضر امتناع وعدم وجود ما يحجز ونسخة لمقال .

وبناء على المذكرة الجوابية للمدعى عليه بواسطة نائبه بتاريخ 2023/11/02 والذي أجاب من خلالها بأن الحكم المذكور أصبح نهائيا وباتا ، وأن الحكمين سالف الذكر رفضا قبول الحكم عليه بالإكراه البدني وبالتالي لا يمكن المطالبة أمام المحكمة التجارية الابتدائية بإقران الحكم الصادر في النازلة بالإكراه البدني والحال أن الحكم المذكور أصبح باتا فيما يخص طلب الإكراه ، ملتصقا بالحكم بعدم قبول الدعوى لسبقية الفصل فيها واحتياطيا برفضها لانعدام أي أساس لها . وبناء على المذكرة التعقيبية للمدعى بواسطة نائبه بتاريخ 2023/11/23 والذي عقب من خلالها بأنه يؤكد دعواه على أساس أن المحكمة لم تبت في شأن طلب الإكراه البدني وأن ما رفضته هو النفاذ المعجل وما زاد على المبالغ المحددة فيمنصوص الحكم رقم 1184 .

و حيث إنه بعد إدراج القضية بعدة جلسات صدر الحكم المشار إليه أعلاه و هو الحكم المستأنف .

أسباب الاستئناف

حيث جاء في أسباب الاستئناف بعد عرض موجز لوقائع الدعوى أن الحكم المستأنف صدر عن المحكمة الابتدائية التجارية التي هي في الحقيقة والواقع وحسب الضوابط والمنطق ملزمة بأن تتقيد بما قضت به محكمة الاستئناف التجارية التي رفضت تحديد مدة الإكراه البدني في حق العارض وأنه والحالة ما ذكر يكون الحكم المستأنف عديم الأساس ومتسما بالشطط من جهة وأنه من جهة أخرى فإن القرار الاستئنافي القاضي على الطالب بالأداء، هو محل طعن بالنقض من قبل العارض وأنه والحالة ما ذكر يكون من المناسب إلغاء الحكم المستأنف عدد 4125 الصادر عن المحكمة التجارية بالرباط يوم 2023/12/07 في 2023/8202/3178 ، ملتصقا بقبول هذا المقال شكلا وبأنه مرتكز على أساس صحيح موضوعا. إلغاء الحكم المستأنف القاضي بتحديد مدة الإكراه البدني، وتصديا لرفض الطلب بهذا الخصوص وجعل الصائر على المستأنف عليه. أرفق المقال ب: نسخة من الحكم المستأنف ونسخة من مقال طلب النقض ونسختان إضافيتان من المقال الاستئنافي .

و بناء على إدلاء المستأنف عليه بمذكرة جواب بواسطة نائبه بجلسة 15/04/2024 التي جاء فيها أن الحكم الابتدائي 4125 قد جاء معللا بشكل كافي و سليم بعدما تعذر تنفيذ عدد 1184 ضد السيد احمد (ل.) مع عدم وجود ما يحجز و هو حكم (1184) لم يبت في طلب تحديد الإكراه البدني وأن المحكمة التجارية بالرباط في حكمها رقم 4125 لم تبت بشأن طلب الإكراه البدني وأن ما رفضته هو النفاذ المعجل و ما زاد على المبالغ المحددة في منصوص الحكم رقم 1184 وأن طعن السيد احمد (ع.) بالنقض في القرار الاستئنافي عدد 4492 يحول دون طلب تنفيذ الإكراه البدني لغاية صدور قرار محكمة النقض و لا يحول دون لا يحول دون الحكم بالإكراه البدني و تحديد مدته وأن الموكل السيد عبد الواحد (م.) يلتزم عدم قبول الاستئناف شكلا و رفضه موضوعا و تحميل صاحبه الصائر .

وبناء على إدراج القضية أخيرا بالجلسة المنعقدة بتاريخ 06/05/2024، وقررت المحكمة اعتبار القضية جاهزة وجعل الملف في المداولة قصد النطق بالحكم بجلسة 13/05/2024

التعليل

حيث اسس المستأنف استئنافه على ما سطر اعلاه.

وحيث ان المحكمة برجوعها الى وثائق الملف تبت لها بان المستأنف عليه عند تقدمه بدعواه الرامية الى الاداء في مواجهة المستأنف كان من بين طلباته الحكم بتحديد الاكراه البدني في حق المستأنف ، وقضت المحكمة التجارية بالرباط بمقتضى منطوق حكمها رقم 1184 بتاريخ 4/4/2022 ملف رقم 107/8202/2021 برفض باقي الطلبات ، وطالما ان طلب تحديد الاكراه البدني لم تستجب له ان هو من بين باقي الطلبات التي تم رفضها.

وحيث ان الحكم المشار اليه تم استئنافه من قبل المستأنف بعد تبليغه له من طرف المستأنف عليه و صدر قرار عن هذه المحكمة بمناسبة رقم 4492 بتاريخ 17/10/2022 ملف 3625/8228/2022 ولم يكن طلب تحديد الاكراه البدني من ضمن ما تمت مناقشته في اسبابه، وبالتالي لا مجال امام المستأنف عليه لتقديم بطلب تحديد الاكراه البدني من جديد في مواجهة المستأنف لسبقية البت ومنه يكون الحكم المطعون فيه غير صائب فيما قضى به ويتعين الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد مدة الاكراه البدني والحكم من جديد برفض الطلب و تحميل المستأنف عليه الصائر.

لهذه الأسباب

تصرح محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء و هي تبت انتهائيا علنيا و حضوريا :

في الشكل: قبول الاستئناف.

في الموضوع : الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد مدة الاكراه البدني والحكم من جديد برفض الطلب و تحميل المستأنف عليه الصائر.